القراءات القرآنية عند ابن هشام في كتابه:
(شرح قطر الندى وبل الصدى) وموقفه منها

م. د. نوفل علي مجيد الراوي[*]

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد بن عبد الله وعلى اله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وعلى من اقتفى أثره وعمل بسنته إلى يوم الدين، وبعد.

فقد احتلت القراءات القرآنية عند ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)[1] في كتابه ((شرح قطر الندى وبل الصدى)) مكاناً بارزاً في سلسلة الشواهد الأخرى التي حفل بها كتابه المذكور آنفاً، ولكن ابن هشام وهو يستعرض أبواب النحو لم يقف عند كل القراءات القرآنية بالتوجيه وبيان حجة قراءتها بصيغها المتنوعة، وبيان موقفه منها؛ والسبب في ذلك أنه لم يخصص كتابه: (شرح قطر الندى) لهذا العلم بل هو كتاب موضوعه الأساس علم النحو، والحديث في المسائل النحوية

(*) قسم اللغة العربية – كلية الاداب ظ جامعة الموصل.

(1) هو أبو محمد عبد الله جمال الدين، وهو أحد أعلام النحو المشهورين، لهُ مصنفات عدة منها : ((شرح قطر الندى وبل الصدى)) الذي نروم دراسة توجيهه للقراءات القرآنية فيه وإظهار موقفه منها، وترجمته مشبعة دراسة وتحقيقاً، ينظر: مقدمة المحقق ـ محمد محيي الدين عبد الحميد لكتاب(شرح قطر الندى) مطبعة السعادة ـ مصر، ط11 ،1963م:6-9،ومقدمة المحقق ـ رشيد عبد الرحمن العبيدي لكتاب: الإعراب عن قواعد الإعراب، دارالفكر، ط1،1970م: 11-34.

يتطلب مزيداً من الإيضاحات والشواهد، لذ لك غلبت سمة الشاهد على القراءات القرآنية التي ذكرها واحتج بها، لكن هذا لا يمنع من القول إنَّ القضية النحوية التي تعرض لها ابن هشام وعضَّدها بقراءة قرآنية تُعدُّ وجهاً لتلك القراءة، وإنْ لم يصرح بذلك، والدليل على هذا أن أغلب القراءات القرآنية التي ذكرها ووقفتُ عندها دراسة ومراجعة في كتب الاحتجاج والتوجيه والتفسير ذكرت الوجه النحوي نفسه الذي ذكره أبن هشام، وإن كانت تلك الكتب أحيانا تطيل الحديث في ذكر وجه القراءة، ومرجع ذلك اختصاص تلك الكتب بالتوجيه والاحتجاج، فهي كتب موضوعة لهذا الغرض، وهذا ما سنلحظه في عدد من القراءات القرآنية التي سنمكث عندها إن شاء الله تعالى، ومن ثم عندما اخترنا عنوان ((القراءات القرآنية عند ابن هشام وموقفه منها في كتابه شرح قطر الندى وبل الصدى)) لم نكن قد ابتعدنا عن جوهر القضية، أما فيما يخص موقف ابن هشام من القراءات القرآنية فقد رفض عدد من العلماء الموازنة بين القراءات القرآنية ولاسيما القراءات القرآنية المتواترة التي قرأ بها القراء ال عشرة (نافع، وابن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي ، أبو جعفر يزيد القعقاع، ويعقوب الحضرمي، وخلف بن هشام)؛ لذلك قامت دراستنا في هذا البحث على مبحثين، جاء الأول بعنوان: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية، وتوزعت الدراسة فيه على محورين، تناول الأول التوجيه الإعرابي، وتناول الثاني التوجيه التأويلي، أما المبحث الأخر فقد حمل عنوان:موقفه من القراءات القرآنية، وقد توزعت الدراسة فيه على محورين أيضاً، الأول منهما عني بالموازنة بين القراءات القرآنية، والثاني عني بالأسس التي اعتمدها في قبول القراءة أو ردها.

المبحث الأول التوجيه النحوي

التوجيه الإعرابي

1- قراءة ((يرثني)) الواردة في قول الله ـ عزَّ وجلَّ: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾ (مريم: 5و6). ذكر ابن هشام أن الفعل الواقع بعد الطلب إن لم يقصد به الجزاء امتنع جزمه، فوجّه قراءة الرفع على أنَّها صفة لـ(ولياً)، ووجه قراءة الجزم على أنها جزاء للأمر وهو الفعل (هَب) [2]. وهذا الذي ذكره ابن هشام كان قد قال به غير واحد من قبل[3] بيد أنَّ أبا عبيد (ت 224 هـ) ردّ قراءة الجزم بقوله ((لأنَّ معناها إن وهبت ورث، وكيف يخبر الله عز وجل بهذا وهو أعلم به منه؟)) [4]، وقال أبو جعفر النحاس [5] (ت:338هـ) رداً عليه: ((وهذه حجة متقصاة؛ لأنَّ جواب الأمر عند النحويين فيه معنى الشرط والمجازاة تقول: أطع الله ـ عز وجل ـ يدخلك الجنة، والمعنى: إن تطعه يدخلك الجنة، فأمَّا معنى ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾ فللعلماء فيه ثلاثة أجوبة: قيل: هي وراثة نبوةٍ، وقيل:هي وراثة حكمةٍ، وقيل:هي وراثة مالٍ)) ثم يردُّ

---

(2) شرح قطر الندى وبل الصدى:81 –82.

(3) ينظر: جامع البيان في تفسير أي القرآن ـ الطبري، مطبعة دار المعارف ، بيروت ـ لبنان، 1972م: 38/6، وإعراب القرآن ـ أبو جعفر النحاس، تحقيق : زهير غازي زاهد،مطبعة العاني،بغداد، 1977م: 303/2،والحجة في القراءات السبع ـ ابن خالويه، تحقيق وشرح ـ د. عبد العال سالم مكرم،دار الشرق ـ بيروت،ط4،1981م: 235، و حجة القراءات ـ أبو زُرْعَة ،تحقيق وتقديم،سعيد الأفغاني،منشورات جامعة بنغازي ـ ليبيا،ط2،1974م :438، ومشكل إعراب القرآن ـ مكي بن أبي طالب،دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن،مطبعة سلمان الأعظمي،بغداد، 1975م : 45/2، وإملاء ما من به الرحمن ـ العكبري، دار مكتبة الهلال ـ بيروت، د. ت :110/2-111.

(4) ينظر: إعراب القرآن:303/2.

(5) ينظر:الجامع لأحكام القرآن ـ القرطبي،دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1988م:55/11-56.

وراثة النبوة ، ويرى أن وراثة الحكمة والعلم مذهب حسن، أمَّا وراثة المال فلم ينكره وإنْ كان قوم قد أنكروه إذن لا سبيل إلى ردَّ قراءة الجزم مادامت موافقة للقاعدة العربية، ولصحة معناها.

2- قراءة (تستكثر)، وهذا الحرف من قوله تعالى: ﴿ ولا تَمْنُنْ تستكثُرُ ﴾ (المدثر: 6). قرأ جمهور السبعة هذا الحرف (تستكثرُ) بالرفع، وقرأه الحسن البصري وابن أبي عبلة شذوذاً (تستكثرْ) بالجزم(6). كر ابن هشام(7): ((أنَّهُ لا يجوز الجزم في جواب النهي إلاَّ بشرط أن يصح تقدير شرط في موضعه مقرون بلا النافية، مع صحة المعنى، وذلك نحو قولك: لا تكفرْ تَدْخُلِ الجنة، ولا تَدْنُ من الأسد تسلمْ، فإنَّه لو قيل في موضعهما:إن لا تكفُرْ تدخل الجنة، وإن لا تَدْنُ من الأسد تسلم، صحَّ بخلاف: لا تكفُرْ تدخلُ النار، ولا تدْنُ من الأسد يأكلك، فإنَّه ممتنع؛ فإنَّه لايصح أن يقال: إن لا تكفُرْ تدخُلِ النار، و إن لا تدْنُ من الأسد يأكلك ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى:﴿ ولا تَمْنُنْ تستكثرُ﴾، لأنه لا يصح أن يقال: إن لا تمنن تستكثر، وليس هذا بجواب، وإنَّما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في : (تمنن) فكأنَّه قيل: ولا تمننْ مستكثراً، ومعنى الآية: أنَّ الله ـ تعالى ـ نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن أن يَهَب شيئاً وهو يطمع أن يتَعَوَّض من الموهوب له أكثر من الموهوب)). ثم وقف على قراءة (تستكثرْ) بالجزم، واحتمل لها ثلاثة أوجه فقال: ((فإنْ قلت فما تصنع بقراءة الحسن

---

(6) ينظر: مختصر في شواذ القراءات ـ ابن خالويه،عني بنشره: برحشتراسر،دار الهجرة ـ بيروت، 1934م: 146، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ـ ابن البنا الدمياطي، رواه وصححه وعلق عليه : علي محمد الضباع،دار الندوة الجديدة، بيروت ـ لبنان، د.ت: 427، ومعجم القراءات القرآنية: 260/7.

(7) ينظر: شرح قطر الندى:82-83.

البصري : ((تستكثرْ)) بالجزم؟ قلتُ يحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون بدلاً من: (تمنن)، كَأنَّه قيل: لا تستكثر، أي: لا تَر ما تعطيه كثيراً، والثاني: أن يكون قدَّرَ الوقف عليه، لكونه رأس آية، فسكنه لأجل الوقف ثم وصله بنية الوقف، والثالث، أن يكون سكَّنَه لتناسب رؤوس الآي، وهي (فانذر)، (فكبِّر)، (فطهِّر)، (فاهجر)))، وكان الزمخشري (ت538 هـ)[8] من قبل ابن هشام قد ذكر هذه الأوجه الثلاثة وكأنَّ ابن هشام قد نقلها عنه من دون الإشارة إليه، كما نقلها غير واحد كالرازي (ت606 هـ) ، والقرطبي (ت 671 هـ) ومنهم من ذكر لهذا الحرف وجهين كأبي السعود[9] (ت982 هـ)، ومنهم من اكتفى بذكر وجه واحد لها كالنسفي [10] (ت701 هـ) وكان أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) قد اعترض على الوجهين الآخرين من الأوجه الثلاثة المذكورة آنفاً، بحجة أنَّ القرآن لا يحمل على الأمور الشكلية فقال : ((وهذان لا يجوز أن يحمل القرآن عليهما مع وجود ما هو راجح عليهما وهو : البدل)) [11]، أما العكبري (ت616 هـ) فقد حمل توجيه قراءة الجزم على وجهين، الأول جواب النهي، والثاني البدل، وقال: ((والتقدير في جعله جواباً: أنك إن لا تمنن بعملك أو بعطيتك تزدد من الثواب، لسلامة ذلك عن الإبطال بالمن على ما قال تعالى:

---

(8) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل من وجوه التأويل،دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت، 1984م:181/4،و مفاتيح الغيب، المطبعة البهية ـ مصر،د. ت: 194/30،و الجامع لأحكام القرآن:46/19 .

(9) ينظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم،دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1999م: 327/6.

(10) ينظر:مدارك التنزيل وحقائق التأويل،دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان،د. ت: 613/3.

(11) البحر المحيط،مطابع النصر الحديثة،الرياض ـ السعودية ،د.ت: 372/8.

﴿لا تُبْطِلُوا صدقاتِكُم بِالمنِّ والأذى﴾ (البقرة264)[12] ويبدو لي أنما ذهب إليه ابن هشام من امتناع جعل قراءة الجزم على أنها جواب للنهي كان أدقَّ لسببين، الأول: أنَّ أغلب العلماء أبوا حمل هذه القراءة على جواب النهي، والثاني: أن التقدير الذي قدَّره العكبري والذي انفرد به يحتاج إلى أكثر من تأويل ومن ثم بَعُدَ تقديره، لأنَّ عدم التأويل أولى من التأويل، ومن ثم كان إعراب (تستكثرْ) على أنها بدل من (لا تُمننْ) أوجه من التقديرات الأخرى.

3- قراءة (الحمدِ لِلهِ) وهي قراءة شاذة منسوبة للحسن البصري، وإبراهيم بن أبي عبلة، وزيد بن علي[13]، ويقرأ هذا الحرف في القراءة السبعية: (الحمدُ) بالضم وهو من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة: 1). احتج ابن هشام [14] بهذه القراءة في باب النعت عندما ردّ على بعض المعربين الذين قالوا: إنَّ النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرةٍ، ورأى أنَّ النعت يتبع المنعوت في اثنين من خمسةٍ دائماً وهما: ((واحد من جهة الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير)) وقال: ((ولا يجوز في شئ من النعت أن يخالف منعوته في الإعراب، ولا أن يخالفه في التعريف والتنكير، فإن قلت هذا منتقض بقولهم: ((هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)) فوصفوا المرفوع وهو: جحر بالمخفوض وهو: خرب؟... قلتُ: أمَّا قولهم: هذا جحر ضب خرب فأكثر العرب ترفع خرباً، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضهُ، لمجاورته للمخفوض كما قال الشاعر:

---

(12) املاء ما من به الرحمن : 2/ 272.

(13) ينظر: مختصر في شواذ القراءات: 1، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ـ ابن جني، تحقيق:علي الجندي ناصف،و د.عبد الحليم النجار،و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي،دار سزكين للطباعة والنشر ـ إستانبول ط2 ،1986: 38/1، ومعجم القراءات القرآنية: 5/1 .

(14) شرح قطر الندى: 285-287.

ومُرادهم بذلك : أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وعلى هذا الوجه ففي : خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الأخير بحركة المجاورة، وليس ذلك بمخرجٍ له عمّا ذكرناه من أنَّهُ تابع لمنعوته في الإعراب، كما أنَّا نقول: إنَّ المبتدأ والخبر مرفوعان، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصري ((الحمد لله)) بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام)).

الحمل على الجوار من المسائل النحوية التي ناقشها أغلب النحاة، وكان لهم عليه مواقف متباينة، فمنهم من ارتضى أن يحمل اللفظ على ما يجاوره سواء في القرآن أو الشعر أو غيرهما، ومنهم من أنكره في القرآن فقط، لأنه من الضرورات الشعرية التي يضطر إليها الشاعر اضطراراً ولا يجوز أن يحمل القرآن العزيز على شيء من تلك الضرورات، ومنهم من أنكره البتة [15] والذي يبدو لنا أن ابن هشام الأنصاري كان من القائلين بجواز الحمل على الجوار، لأنه عندما احتج بقراءة الحسن البصري (الحمدِ لله) يكون قد حملها على هذا المحمل الإعرابي، وكان قد حمل توجيه هذه القراءة على الإتباع ابن الأنباري (ت 577هـ)، والعكبري [16]، من دون أن يذكرا نوع الأتباع هل هو إتباع نحوي أم إتباع صوتي.

(15) ينظر: ظاهرة المجاورة وإثرها في الدراسات النحوية وموقعها في القران الكريم ـ د. فهمي حسن النمر، دار الثقافة للطباعة والنشر ـ القاهرة،1985م: 7-8 و11،وأثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ـ د. عبد العال سالم مكرم،مؤسسة علي جراح الصباح للنشر والتوزيع،الكويت، ط 2، 1978 م: 72-73.

(16) ينظر: البيان في غريب إعراب القران، تحقيق: طه عبد الحميد طه، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر،القاهرة، 1969م :1-34، وإملاء ما من به الرحمن : 5/1.

وأحسبُ أنَّ ابن هشام لم يكن دقيقاً عندما احتج بهذه القراءة في هذا الموضع لأمرين: الأول ـ أنَّ ابن هشام احتجّ بهذه القراءة في معرض حديثه عن إتباع النعت للمنعوت في اثنين من خمسة، بمعنى:أنَّ النعت تابع للمنعوت، أي:أنَّ المنعوت سابق على النعت، أما هذه القراءة فكانت على العكس من ذلك، وهي خالية من النعت تماماً إذ ليس لفظ(الحمد)صفة لله عز وجل، ومن ثم ينتفي الأتباع النحوي في هذه القراءة، والثاني ـ أن الأتباع هنا مخل، لأنه اتبع حركة الإعراب لحركة البناء وحرمةُ الإعراب أقوى من حرمة البناء وهذا ما صرح به ابن جني في قوله:

((وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء. . .فإذا قلت: الحمدِ لِلهِ جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى))[17]. ومن ثم ضعَّف العكبري هذه القراءة بقوله ((وهو ضعيف في الآية ؛ لأنَّ فيه إتباع الإعراب البناء، وفي ذلك إبطال للإعراب))[18].

لذا أرى أنَّ هذه القراءة ينبغي أن لا توجه توجيها نحوياً بل توجه توجيهاً صوتياً، أي: تدرس دراسة صوتية تنسجم مع معطيات علم الصوت، فيكون مثل هذا الإتباع لا ضير فيه ولا بأس عليه، لأنَّ علم الصوت يجيز أن يتبعَ الصوتُ الصوتَ سواء أكان ذلك الصوت سابقاً لاحقاً، وهو ما يعبر عنه في علم الصوت بالإتباع التقدمي، والإتباع الرجعي لخلق توازن وانسجام حركيين في سلسلة الكلام لتحقيق الخفة التي يصبو إليها الناطق أو المتكلم باللغة[19].

---

(17) المحتسب: 38/1.

(18) إملأ ما من به الرحمن:5/1.

(19) ينظر: علم اللغة ـ د. علي عبد الواحد وافي،مكتبة نهضة مصر،مصر، 1975م: 272، وفي اللهجات العربية ـ د. إبراهيم أنيس، المطبعة الفنية الحديثة – مصر،1973 م: 96-97.

التوجيه التأويلي

أولا ـ التأويل بالحذف

1- التأويل بحذف الاسم مثل قراءة (من قبل ومن بعد) الواردة في قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ﴾ (الروم: 4) . يقرأ هذا الحرف في القراءة الصحيحة المتواترة (مِن قبلُ ومن بعدُ) بضم اللام والدال، وقرأ الجحدري والعقيلي هذا الحرف شذوذاً (من قبلِ ومن بعدِ) بكسر اللام والدال، وهذه القراءة، كما قرئت قراءة شاذة أخرى وهي (من قبلٍ ومن بعدٍ) بتنوين الكسر، وهي منسوبة للجحدري، وعون، وأبي السمال، والعقيلي[20]. تعد (قبل وبعدُ) من الظروف المبنية في بعض الأحوال فإن صُرِّحَ بالمضاف بعدهما فهما معربان منصوبان على الظرفية، وإن قطعا عن الإضافة لفظاً ومعنىً قصداً للتنكير فهما منصوبان على الظرفية أيضاً ويكونان منونين، وإن حُذِف المضاف إليه ونوي لفظه فيعربان ولا ينونان لانتظار المضاف إليه، وإن حُذِف المضاف إليه ونوي معناه دون لفظه فيكونان مبنيين على الضم[21].

والذي يهمنا هنا قراءة من قرأ (قبلِ وبعدِ) بالكسر من غير تنوين، لأن الخلاف بين العلماء ـ رحمة الله تعالى عليهم أجمعين ـ دائر عليها، وقد وجه ابن هشام هذه القراءة على أن المضاف إليه محذوف وقدَّرَهُ: ثابتاً، أي: ((من قبلِ الغلبِ ومن بعده))[22]. وكان

---

(20) ينظر: معجم القراءات القرآنية: 64/5 .

(21) ينظر: شرح قطر الندى: 19-23، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع ـ السيوطي، عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، د.ت: 209/1 .

(22) شرح قطر الندى: 21.

الفراء[23] (ت 207هـ) قد جوز هذا القول من قبل ابن هشام، أما النحاس [24] فقد أنكر هذه القراءة ثم طعن بكتاب معاني القرآن للفراء الذي جوز هذه القراءة فقال: ((وحكى الفراء(من قبل ومن بعد) مخفوضين بغير تنوين، وللفراء في هذا الفصل من كتابه (معاني القرآن) أشياء كثيرة، الغلط فيها بين، فمنها أنَّه زعم أنَّه يجوز (من قبلِ ومن بعدِ)...و الغلط في هذا بين، لأنه ليس في القرآن : لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ ذلك، فيكون مثل قوله: بين ذراعَيْ وجبهة الأسد، ألا ترى أنَّك تقول : أخذتهُ بنصفِ وربعِ الدرهم، ولا يجوز أخذته بنصفِ وربعٍ، وتقول قطع الله يدَ ورجلَ زيد، ولا يجوز يدَ ورجلَ، على أنَّ هذا أيضاً ليس بكثير في كلام العرب، وإنما يحمل كتاب الله على الكثير الفصيح، ولا يجوز أن يقاس عليه ما لا يشبهه. . من ذلك أنَّهُ زعم أنَّهُ يجوز من قبل ومن بعد وأنت تريد الإضافة وهذا نقض الباب كله، لأنّ الضم إنَّما كان فيه لعدم الإضافة وإرادتها فإذا خفضت وأنت تريدها تناقض الكلام وإنما يجوز (من قبلٍ ومن بعدٍ)على أنهما نكرتان)).

والذي يظهر لنا أنَّ النحاس لم يكن موفقاً ودقيقاً عندما أنكر هذه القراءة وردّ قول الفراء، لأنَّ القراءة وإن كانت غير متواترة فهي مروية عن الرسول صلى الله عليه وسلم أولاً، وهذه القراءة جاءت موافقة للقاعدة العربية التي تنص على أنَّ (قبل وبعد) إذا قطعا عن الإضافة ونوي لفظ المضاف فيعربان ولا ينونان ثانياً.

---

(23) ينظر:معاني القران،قدم له: أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار،عالم الكتاب،بيروت ،1980م : 320/2.

(24) إعراب القران: 579/2-580 .

2- التأويل بإضمار الحرف كقراءة (يرسل) من قوله تعالى: ﴿وما كان لبشر أن يكلِّمَهُ اللهُ إلاَّ وحياً أو مِن وراءِ حجابٍ أو يرسلَ رسولاً ﴾ (الشورى:51) انفرد نافع بقراءة هذا الحرف (يرسلُ) بالرفع، وقرأه باقي السبعة (يرسلَ) بالنص[(25)]. وجَّه ابن هشام قراءة النصب على أنَّها منصوبة بإضمار (أن)لمصدرية الناصبة جوازاً لوقوعها بعد حرف عطف ومسبوقة باسم خالص من التقدير فقال[(26)]: ((والتقدير:أو أن يرسلَ، وأنْ والفعل معطوفان على (وحياً)، أي:وحياً أو إرسالاً، و(وحياً) ليس في تقدير الفعل، ولو أظهرت (أن) في الكلام لجاز، وكذا قول الشاعر:

ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لُبسِ الشفوفِ

تقديره: ولبسُ عباءةٍ وأن تقرَّ عيني))، وهذا الذي قاله ابن هشام كان قد قال به غير واحد من العلماء[(27)]، أما الزمخشري ومن بعده العكبري فقد احتملا لنصب هذا الحرف ثلاثة أوجه وهي: النصب عطفا على موضع وحياً، والنصب على نزع الخافض، والتقدير : بأن يرسلَ، والنصب على الحال[(28)].

---

(25) ينظر: السبعة: 582 والتيسير في القراءات السبع،أبو عمرو الداني،عني بتصحيحه : المستشرق أوتوبرتزل، مطبعة الدولة لجمعية المستشرقين الألمانية،إستانبول، 1930م : 195،ومعجم القراءات القرآنية 96/6 .

(26) شرح قطر الندى: 64.

(27) ينظر: الكتاب: 428/1، وإعراب القرآن: 72/3-73، والحجة في القراءات السبع: 319-320،والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها- مكي ابن أبي طالب، تحقيق:د. محيي الدين رمضان،مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق،1974م: 254/2، ومشكل إعراب. القرآن: 647/2-648.

(28) ينظر: الكشاف: 475/3، وإملاء ما من به الرحمن: 226/2.

وكل العلماء مجمعون على أن (يرسلَ) لا يجوز أن تكون معطوفة على (أن يكلمه) لفساد المعنى، وألزم الزمخشري على من عطف (يرسل)على (وحياً) بأن يقدر ﴿أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ ﴾ تقديراً يطابقهما فقال : ((ومن جعل (وحياً) في معنى:أن يوحي ، وعطف (يرسل) عليه، على معنى : ما كان لبشرٍ أن يكلمه الله إلاَّ وحياً، أي : بأن يوحي، أو بأن يرسل ، فعليه أن يقدر قوله: ﴿أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ﴾ تقديراً يطابقهما عليه، نحو: أو أن يسمع من وراء حجاب))[29]. وردّ أبو حيان[30] رأي الزمخشري ومن ثم العكبري اللذين قالا انهُ لا يجوز أن يكون (يرسل) منصوباً على الحال فقال: ((أمَّا وقوع المصدر موقع الحال فلا ينقاس وإنما قالته العرب، وكذلك لا يجوز: زيدٌ بكاءٌ تريدُ : باكياً، وقاس منه المبرد (ت285 هـ)[31] ما كان منه نوعاً للفعل نحو : جاء زيد مشياً أو سرعةً، ومنع سيبويه أن يقع أن والفعل المقدر بالمصدر موقع الحال، فلا يجوز نحو : جاء زيدٌ أن يضحك في معنى: ضحكاً الواقع موقع: ضاحكاً، فجعله وحياً مقدراً في موضع الحال مما لا ينقاس، وأن يرسل في معنى : إرسالاً الواقع موقع مرسلا ممنوع بنص سيبويه[32])).

3- التأويل بحذف الحرف، من ذلك قراءة (يا مال) الشاذة المنسوبة لعلي بن أبي طالب، وابن مسعود[33] رضي الله عنهما، وهذا الحرف في القراءة الصحيحة

(29) الكشاف: 475/3.

(30) البحر المحيط: 527/7.

(31) المقتضب،تحقيق:عبد الخالق عظيمة عالم الكتاب ـ بيروت، د.ت : 229/3-230.

(32) الكتاب: 231/1.

(33) ينظر: مختصر في شواذ القراءات: 136، المحتسب: 157/2، ومعجم القراءات القرآنية: 126/6.

المتواترة يقر أ (يامالك) قال تعالى : ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ (الزخرف:77). و كان ابن هشام[34] قد احتجَّ بهذه القراءة ووجهها في حديثه عن أحكام المنادى التي منها الترخيم الذي يعني: اقتطاع حرف أو حرفين من أخر المنادى، والمنادى المرخم يأخذ حكمين إعرابيين، **الأول-** يبقي الاسم على ما كان عليه قبل الترخيم ويسمى لغة من ينتظر عودة الحرف الأخير، والثاني يعامل الاسم المرخم معاملة الاسم المنادى، وكأنَّ الاسم المرخم لم يحذف منه شيئٌ وبالتالي يأخذ حكم الاسم المنادى في إعرابه، ويسمى : لغة من لا ينتظر عودة الحرف الأخير قال ابن هشام: ((فتقول على اللغة الثانية في جعفر : يا جعف، ببقاء فتحة الفاء، وفي مالك: يامالُ، ببقاء كسرة اللام، وهي قراءة ابن مسعود)). وذكر العلماء [35] أن سبب لجوء أهل النار إلى هذا الترخيم: أنهم اقتطعوا بعض الكلام لضعف قواهم إلى حيث لا يمكنهم أن يذكروا من الكلمة إلاَّ بعضها.

ثانياً - التأويل بالتقديم والتأخير، ونلمح هذا في توجيه ه لقراءة (البر) من قوله تعالى : ﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ (البقرة : 177). فقد قرأ حمزة وحفص هذا الحرف بالنصب، وقرأه باقي السبعة بالرفع[36].

رأى ابن هشام أن تقديم خبر الأفعال الناقصة على اسمها جائز قياساً على جواز تقديم المفعول على الفاعل كقوله تعالى: ﴿وكان حقاً علينا نصرُ المؤمنين ﴾

---

(34) شرح قطر الندى: 213-214.

(35) ينظر: المحتسب: 257/2، والكشاف: 496/3، ومفاتيح الغيب: 228/27.

(36) ينظر السبعة: 176، ومعجم القراءات القرآنية: 137/1.

(الروم : 47)، و﴿ أكان للناس عجبا أن أوحينا ﴾ (يونس :2)، وقال ابن هشام : ((وقرأ حمزة وحفص ﴿ ليس البر أن تولوا وجوهكم﴾ بنصب (البر) ...))[37] ، أي أنَّ (البر) خبر ليس مقدم، و(أن تولوا) اسم ليس مؤخر. فهنا نلحظ أنَّ ابن هشام وإن لم يكن قد ذكر صراحة أنَّ قراءة النصب توجه على تقديم الخبر على الاسم إلاَّ أننا نستشعر أنَّه أراد لهذه القراءة هذا الوجه من التأويل، فضلاً عن أنَّ كثيراً من العلماء والمفسرين قد وجهوها هكذا[38] قال ابن خالويه (ت370هـ)[39] ((والحجة لمن قرأ بالنصب: أنَّه جعله خبر ليس، والاسم ((أن تولوا))، ودليله أن ليس وأخواتها إذا أتى بعدهن معرفتان كنت مخيراً فيهما، وإن أتى بعدهن معرفة ونكرة كان الاختيار أن تجعل المعرفة الاسم، والنكرة الخبر))، وأضاف مكي بن أبي طالب[40] فقال : ((فلما وقع بعد ليس (البر) وهو معرفة، و(تولوا) معرفة، لأنَّه مصدر بمعنى التولية، جعل (البر) الخبر فنصبه، وجعل ((أن تولوا)) الاسم فقدَّر رفعه، وكان المصدر . أولى بأن يكون اسماً لأنَّه لا يتنكر، و (البر) قد يتنكر، فـ (أن) والفعل أقوى في التعريف، وأيضاً فإنَّ (أن) وصلتها تشبه المضمر؛ لأنَّها لا توصف كما يوصف المضمر، ومن الأصول أنَّه إذا اجتمع مع (ليس) وأخواتها مضمر . ومظهر، فالمضمر هو الاسم؛ لأنَّه أعرف)) .

---

(37) شرح قطر الندى: 129-130.

(38) ينظر: البيان في غريب إعراب القران: 139/1، وإملاء ما من به الرحمن: 77/1.

(39) الحجة في القراءات السبع: 92.

(40) الكشف عن وجوه القراءات: 280/1، وينظر: مشكل إعراب القران: 171/1.

ثالثاً ـ التأويل بالزيادة، وإن كان القول بالزيادة في القران الكريم غير جائز، لأنَّه يسبق إلى الذهن أنَّ ما كان زائداً يمكن طرحه، وليس هذا المقصود في الاصطلاح النحوي، وقد أنكر عدد من العلماء استعمال هذا المصطلح وأنابوا عنه مصطلحات أخرى مثل: الصلة، والمقحم، والتأكيد [41]، وكان ابن هشام في كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب)[42] من الداعين إلى عدم استحسان استعمال هذا المصطلح إلاَّ أنه استعمله في كتابه (شرح قطر الندى) الذي ندرس فيه توجيهاته للقراءات القرآنية، على نحو ما نجده في توجيهه لقراءة (ليخرجن) الواردة في قوله تعالى:﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلّ ﴾ (المنافقون:8) .

قريء هذا الحرف في القراءة الصحيحة المتواترة (ليُخرِجن) بضم الياء وكسر الراء، وقرأه شذوذاً الحسن البصري (ليَخرُجن) بفتح الياء، وضم الراء. قال ابن هشام: ((وشرط الحال أن تكون نكرة، فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة، وذلك كقولهم: ادخلوا الأول فالأول، وأرسلها العراك، وقرأ بعضهم: (ليَخرُجن الأعز منها الأذل)) بفتح الياء وضم الراء ، وهذه المواضع ونحوها مخرجة على زيادة الألف واللام)[43]. فعلى القراءة الصحيحة تكون (الأذل) مفعولاً به للفعل (ليخرجن)، لأنه فعل متعد، أما من قرأ (ليخرجن) فالفعل يكون غير متعد؛ لأنه من خرج وليس من أخرج، لكنه ينصب (الأذل) على الحال

---

(41) ينظر: البرهان في علوم القران: 79/3.

(42) : 155 – 156.سلفت.

(43) شرح قطر الندى: 235-236.

لا على المفعولية، قال مكي [44] ((والحال لا يكون فيها الألف واللام إلا في نادر يسمع، ولا يقاس عليه)) لذلك كان لا بد من تخريج هذه القراءة على زيادة الألف واللام وكان العكبري قد قال بهذا الوجه من التأويل إلاَّ أنَّه أجاز لهذه القراءة وجهاً آخر وهو :((أن تكون مفعول حال محذوفة، أي : مشبهاً الأذل))[45].

المبحث الثاني موقفه من القراءات القرآنية

أولا- موقف القبول

ونريد به القراءات القرآنية التي ذكرها دون أن يعلق عليها، ويشيع هذا الموقف لديه كثيراً، ومما يعكس هذا الموقف قوله في قراءة (أن غضب) الواردة في قوله ـ عز اسمه: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ (النور: 9). انفرد نافع من السبعة بقراءة هذا الحرف (أنْ غَضِبَ اللهُ) بتخفيف النون، وكسر الضاد، ورفع الهاء من لفظ الجلالة، وقرأه باقي السبعة (أنَّ غَضِبَ اللهِ) بتشديد النون، وفتح الضاد، وكسر الهاء، من لفظ الجلالة [46]. قال ابن هشام[47]: ((وأما (أنَّ) المفتوحة فإنها إذا خففت بقيت على ما كانت عليه من وجوب الأعمال، ولكن يجب في اسمها ثلاثة أمور: أن يكون ضميرا لا ظاهرا، وان يكون بمعنى الشأن، وان يكون محذوفا، ويجب في خبرها أن يكون جملة لا مفردا، فان كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامد، أو فعلية فعلها متصرف، وهو دعاء لم

(44) مشكل إعراب القرآن: 736/2.

(45) إملاء ما من به الرحمن: 262/2.

(46) ينظر: السبعة في القراءات: 453، والتيسير:161،ومعجم القراءات القرآنية: 237/4.

(47) شرح قطر الندى وبل الصدى: 154.

تحتج إلى فاصل يفصلها من أن. . . فمثال التي فعلها متصرف وهو دعاء ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ في قراءة من خفف أن وكسر الضاد)). وكان قد وجه غير واحد من العلماء [48] هذه القراءة من قبل ابن هشام كهذا التوجيه. أما مكي بن أبي طالب (ت 437 هـ)، وابن عطية (ت 541 هـ) فقد أوردا قراءة نافع بتخفيف (أن) ومجيء الفعل بعدها مورد المستغرب، قال مكي [49]: ((ولا تخفف (أن) المفتوحة إلاّ وبعدها الأسماء)) ، وقال ابن عطية [50]: ((وأن الخفيفة على قراءة نافع في قوله ﴿أن غضب﴾ قد وليها الفعل)) ، قال أبو حيان(ت 745هـ) نقلا عن أبي علي الفارسي (ت377 هـ): ((وأهل العربية يستقبحون أن يليها الفعل إلاّ أن يفصل بينهما وبينه بشيء نحو قوله ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ (المزمل: 20)، ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلا يَرْجِعُ ﴾ (طه: 89)، وأما قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلأنسَانِ إلاّ مَا سَعَى﴾ (النجم: 39) فذلك لعلة تمكن ليس في الأفعال، وأمَّا قوله: ﴿ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ﴾ (النمل: 8) فبورك على معنى الدعاء فلم يجز دخول الفواصل لئلا يفسد المعنى))[51] فقال أبو حيان[52] مدافعا عن قراءة نافع بان (أن) المخففة قد عملت وإن وليها الفعل (غَضِبَ)، لأنه دعاء ((ولا فرق بين ﴿أن غَضِبَ﴾ و ﴿أن بورِكَ﴾ في كون الفعل بعد (أن) دعاء، ولم يبين ذلك ابن عطية، ولا الفارسي، ويكون (غضب) دعاء مثل النحاة أنَّه إذا كان الفعل دعاء لا يفصل بينه وبين (أن) بشي)) ، وبناء على ذلك يمكننا القول:إنَّ ابن هشام كان مصيباً عندما قبل قراءة نافع واحتج

(48) ينظر:الحجة في القراءات السبع:260،وحجة القراءات: 260،والجامع لأحكام القرآن: 122/12 .

(49) الكشف عن وجه القراءات السبع: 134/2.

(50) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار ابن حزم ـ بيروت، لبنان،2002م : 134/8 .

(51) البحر المحيط: 43/6.

(52) م.ن، والصفحة نفسها.

بها على جواز إعمال (أن) عند تخفيفها ومجيء فعل متصرف بعدها من غير فاصل، لأنَّه دعاء، وهو ما قال به أغلب النحاة [53]. ومن القراءات الشاذة التي قبلها قراءة (يتبين) المروية عن علي بن أبي طالب، وجعفر بن محمد، وابن مسعود وابن عباس [54] ـ رضي الله عنهم، وهذا الحرف في القراءة الصحيحة المتواترة يُقرأ (ييأس) قال تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَن لَّوْ يَشَاء اللّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (الرعد: 31). احتج ابن هشام [55] بقراءة (يتبين) الشاذة ليثبت أنَّ (ييأس) الوارد ذكرها في قول الله تعالى ﴿ أفلم ييأس الذين آمنوا﴾ جاءت بمعنى يعلم وذلك في حديثه عن (أن) المفتوحة الهمزة المخففة النون فقال : ((والحاصل أنَّ لـ:أن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات، إحداها: أن يتقدم عليها ما يدل على العلم... نحو: ﴿أن لو يشاءُ اللهُ لهدى الناسَ جميعاً﴾ وذلك لأنَّ قبله ﴿ أفلم ييأس الذين آمنوا ﴾، ومعناه ـ فيما قاله المفسرون[56]ـ أفلم يعلم، وهي لغة النخع وهوازن ... ويؤيده قراءة ابن عباس: (أفلم يتبين)، وعن الفراء [57] إنكار كون ييأس بمعنى:

---

(53) ينظر الكتاب :167/3،وإعراب القرآن: 433/2، والبيان في غريب إعراب القرآن: 193/2، وإملاء ما من به الرحمن: 154/2،وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ـ ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطابع المختار الإسلامي ـ القاهرة، ط2، 1980م : 386/1،ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ابن هشام،تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ـ بيروت، ط 5، 1979م: 46-47،وهمع الهوامع: 142/1-143.

(54) ينظر:مختصر في شواذ القراءات: 67،ومعجم القراءات القرآنية: 218/3

(55) شرح قطر الندى: 62.

(56) ينظر: مجاز القرآن ـ أبو عبيدة،تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مطبعة السعادة مصر 1962م:1/ 332، وجامع البيان: 103/13،والجامع لأحكام القرآن: 209/9،والكشّاف: 4/ 63،ولسان العرب ـ ابن منظور،دار صادر بيروت، د.ت:6/ 260.

(57) ينظر: معاني القرآن: 2/ 64.

يعلم، وهو ضعيف)). فيعد استشهاد ابن هشام بهذه القراءة الشاذة، دليلاً على إثبات رأيه بأنَّ اليأس يأتي بمعنى العلم والتبيين - وهذا ما أثبتته غير واحد من اللغويين والمفسرين من قبل - ليس إلاَّ قبولا ورضاً بهذه القراءة الشاذة

ثانيا - موقف الترجيح والمفاضلة

استعمل ابن هشام للتعبير عن موقفه هذا مصطلحات عدة منها: (أرْجَح)، و(أقْبَح)، (لغة ضعيفة)، (أَفْصَح). فمن القراءات القرآنية التي وجهها ابن هشام التي نلمح فيها هذا الموقف:

1- قراءة (هاد) و(وال) و(واق) و(متعال) و(التلاق)، وهذه الحروف من قوله تعالى: ﴿ولِكُلِّ قوْمٍ هَادٍ﴾ (الرعد: 7)، و ﴿ومَالَهُم مِن دُونِهِ مِن والٍ﴾ (الرعد: 11)، و ﴿ومَالَهُم مِن اللهِ مِن وَاقٍ﴾ (الرعد: 34)، و﴿علِمُ الغَيبِ وَالشَّهادةِ الكَبِيرُ المُتَعَالِ﴾ (الرعد: 9)، و﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو العَرْشِ يُلْقِي الرّوْحَ مِن أمْرِهِ عَلَى مَن يَشَاءُ مِن عِبَادِهِ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلاقِ﴾ (المؤمن: 15). انفرد ابن كثير من السبعة بقراءة (هاد، ووال، وباق) بالياء وقفاً، وبقراءة (المتعال، والتلاق) بالياء وصلاً ووقفاً، وقرأ الباقون هذه الحروف بدون ياء [58] قال ابن هشام ((إذا وقفت على المنقوص- وهو الاسم الذي في أخره ياء مكسور ما قبلها- فإمَّا أن يكون منوناً، أو لا، فإن كان منوناً فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجراً بالحذف، تقول: هذا

(58) ينظر: السبعة: 358-360 و568، والتيسير: 133-193، ومعجم القراءات القرآنية: 3/ 210 و211 و212 و219 و6/ 38.

قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ويجوز أن تقف عليه بالياء، وبذلك وقف ابن كثير على: (هاد) و(وال) و(واق) . .))[59].

نلحظ هنا كيف رجح ابن هشام قراءة جمهور قرَّاء السبعة على قراءة ابن كثير، لأنَّهم وقفوا على الاسم المنقوص المنون في حالتي الرفع والجر بغير ياء، أمَّا ابن كثير فكان قد وقف على هذه الأسماء بالياء.

وكان مكي بن أبي طالب[60] قبل ابن هشام قد كشف عن وجه هذه القراءات واختار أيضا قراءة الجمهور مفضلا إيَّاها على قراءة ابن كثير إلاَّ أنَّه التمس لمن قرأها بغير ياء وجوهاً أخرى فقال: ((وحجة من وقف بالياء أنَّه إنما حذف الياء في الوصل لأجل التنوين، فإذا وقف وزال التنوين رجعت الياء، وهو الأصل 000 وحجة من وقف بغير ياء أنَّه أجرى الوقف مجرى الوصل، إذْ حذف التنوين عارض في الوقف، ولأنَّه اتبع الخط في ذلك، ولا ياء في الخط فيها، والحذف والإثبات لغتان للعرب، والحذف أكثر، وهو الاختيار، لأنَّ الأكثر عليه)). وكان العكبري[61] (ت616 هـ) قد وقف عند مسألة الوقف على المنقوص فقال: ((ووجه الحذف أنَّ الياء قد وجب حذفها في الوصل من أجل التنوين، وإذا حُذِفت في الوصل وجب أن تُحذف في الوقف، لأنَّ الوقف عارض، والعارض لا يغير حكم الأصل000 واحتج الآخرون بأنَّ الموجب للحذف قد زال فيزول حكمه، وبيانه أنَّ الموجب للحذف التقاء الياء مع التنوين وهما ساكنان فحذف الأول لئلا يجتمع ساكنان، وهذا قد أُمن في الوقف، فتعود الياء إلى حقها، كما أنَّ الجازم إذا دخل

---

(59) شرح قطر الندى: 326.

(60) الكشف عن وجوه القراءات: 2/ 21 .

(61) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : 184-185.

حذف الألف من ((يخاف، ويقوم، ويبيع)) فلو فقد الجازم ثبتت هذه الحروف، لزوال موجب حذفها))، ثم ردَّ هذا الرأي بقوله: ((والجواب عن هذا ما تقدم من أنَّ الوقف عارض والعارض لا يغير حكم الأصل)). ثم رأى ابن هشام أنَّ الاسم غير المنون، أي المعرف بأل أو بالإضافة فإنَّ الأفصح الوقف عليه بالياء في حالتي الرفع والجر، قال [62]: ((وإن كان غير منون فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجراً بالإثبات، كقولك: هذا القاضي، ومررت بالقاضي، ويجوز الوقف عليه بالحذف، وبذلك وقف الجمهور على (المتعال) و(التلاق) في قوله تعالى: ﴿وهو الكبير المتعال﴾ و﴿لينذر يوم التلاق﴾ ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأفصح)). وكان ابن خالويه (ت370 هـ)[63]ومكي[64] قد اعتدا بخط السواد وجعلاه حجة لمن قرأ (المتعال)، و(التلاق) بغير ياء، في حين ذهب العكبري[65]إلى أنَّ (المتعال) رأس آية لذلك قرأها القرَّاء غير ابن كثير بدون ياء وقال: (("المتعال" بغير ياء، لأنَّه رأس أية ولولا ذلك لكان الجيد إثباتها)). ومن هذين الموقفين لابن هشام من هذه القراءات يتأكد لنا الرأي الذي أشرنا إليه سلفاً أنَّ ابن هشام لم يكن يقصد من الموازنة بين القراءات القرآنية سواء أكانت سبعية أم غير ذلك إلى الحط من القراءة الأقل فصاحة أو المرجوحة على الراجحة بدليل أنَّه لم يخطئ القراءة التي هي أقل فصاحة بل جوزها.

---

(62) ينظر: شرح قطر الندى : 326-327.

(63) ينظر : الحجة في القراءات السبع :200 و 312 .

(64) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: 2/ 24.

(65) إملاء ما من به الرحمن: 2/ 62.

2ـ قراءة (رحمة)و قراءة (شجرة) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (الأعراف: 56)، و﴿ إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الأَثِيمِ ﴾ (الدخان: 43و44). وقف ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب على (رحمة) و(شجرة) بالهاء، ووقف الباقون عليهما بالتاء[66]. قال ابن هشام[67]: ((إذا وقف على ما فيه تاء التأنيث فان كانت ساكنة لم تتغير، نحو: قامت وقعدت، وإن كانت متحركة: فأمَّا أن تكون الكلمة جمعاً بالألف والتاء، أو لا، فإن لم تكن كذلك فالأفصح الوقف بإبدالها هاء، تقول: هذه رحمة، وهذه شجرة، وبعضهم يقف بالتاء، وقد وقف بعض السبعة في قوله ـ تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ و﴿ إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الأَثِيمِ ﴾ بالتاء، وسمع بعضهم يقول: يا أهل سورة البقرت ، فقال من سمعه: والله ما أحفظ منها آيت)). فعلى هذا تكون قراءة من وقف على (رحمة) و(شجرة) بالهاء أفصح عند ابن هشام، لأنَّها استوفت الشروط من حيث أنَّ التاء كانت متحركة أولاً، واللفظة مفردة ثانياً.

3ـ قراءة (كلاً) الواردة في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُـلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (هود: 111).

قرأ الحرميان (ابن كثير ونافع)وأبو بكر هذا الحرف بالرفع، وقرأه الآخرون بالنصب[68]. احتج ابن هشام بهذه القراءة في حديثه عن (إن) المكسورة الهمزة فقال عن اعمالها عند تخفيفها فقال: ((أنَّه كما يجوز الأعمال والإهمال في

---

(66) ينظر: التيسير: 60،وإتحاف فضلاء البشر: 388،ومعجم القراءات القرآنية:14/6.

(67) شرح قطر الندى: 325.

(68) ينظر: السبعة: 339، ومعجم القراءات القرآنية: 136/3.

(ليتما) كذلك يجوز في (إن) المكسورة إذا خففت، كقولك: إن زيدٌ لمنطلقٌ، وإن زيداً منطلقٌ، والأرجح الإهمال عكس ليت، قال تعالى: ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (الطارق: 4)، ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (يس: 31)، وقال تعالى ﴿ وَإِن كُـلٌّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُم ﴾ قرأ الحرميان وأبو بكر بالتخفيف والأعمال)) [69]. فهذا يعني أنَّ ابن هشام يرجح قراءة من قرأ بتخفيف (إن) المكسورة الهمزة ورفع (كل) بعدها وعدم إعمال (إن) شيئاً على قراءة من قرأها بالتخفيف والأعمال. وتعد مسألة إعمال (إن) المكسورة الهمزة بعد تخفيفها من المسائل التي أختلف فيها نحاة البصرة والكوفة، وناقشها من ألّف في اختلاف نحاة كلا المصرين فالكوفيون يرون أنَّ (إنَّ) إذا خففت أهملت وبطل عملها، قال الكسائي [70] (ت189 هـ) عن هذه القراءة: ((ما أدري على أي شيء قرأوا: (إن كلاً)، أما البصريون فذهبوا إلى أنَّ (إنَّ) إذا خففت بقيت على ما كان لها من عمل[71]، مستندين في رأيهم على قراءة الحرميين وأبي بكر ((إنْ كلاً لمَّا جميعٌ لدينا مُحضرون)). وعمل أكثر النحاة بمذهب الكوفيين، وقد أنصف ابن الانباري (ت 577هـ) الكوفيين في هذه المسالة وهي من المسائل القليلة التي أنصفهم فيها، أمَّا ابن هشام وإن كان قد رجح قراءة من قرأ بتخفيف (إن) وإهمالها إلاّ أنَّه لم ينكر

---

(69) شرح قطر الندى: 153.

(70) معاني القرآن،أعاد بناءه وقدم له: د.عيسى شحاته عيسى،دار قباء للطباعة والنشر ـ القاهرة، 1988م: 156، ينظر: وإعراب القرآن: 114/2، والبحر المحيط: 266/5.

(71) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ـ أبو البركات بن الانباري، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد،مطبعة السعادة ـ القاهرة، ط4، 1961م: 1/195-208،والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: 347-352، والمغني: 36-37، و ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ـ عبد اللطيف ابن أبى بكر الزبيدي، تحقيق: د.طارق الجنابي،عالم الكتب ـ بيروت، 1987م: 169-170.

إعمالها عند تخفيفها، وهذا الرأي جاء موافقاً لرأي الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، وتلميذه سيبويه[72] اللذين أجازا إعمالها مشددة ومخففة لأنَّها عندهما تشبه الفعل، فالفعل قد يعمل وقد حذف منه حرف ، أما الفراء (ت 207 هـ) وهو شيخ الكوفيين فلمَّا كانت (إنْ) عنده غير عاملة وكانت قراءة ابن كثير، ونافع وأبي بكر، فأراد أن يبحث لها عن وجه فذهب إلى أنَّ (كلاً) منصوبة بـ(لنوفيهم) [73] فرد عليه النحاس (ت338 هـ) فقال: ((وهذا من كثير الغلط، لا يجوز عند أحد: زيداً لأضربنَّه))[74].

ثالثا ـ موقف الدفاع والذود

يتجلى لنا هذا الموقف في قراءتين وقف عندهما ابن هشام وهما:

1- قراءة (السارق والسارقة) و (الزانية والزاني) من قوله تعالى: ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ (المائدة: 38)، و﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾ (النور: 2)، يقرأ هذان الحرفان في القراءة الصحيحة المتواترة بالرفع، وقرأ عيسى بن عمر، وابن أبي عبلة (السارق والسارقة) بالنصب شذوذاً وقرأ عيسى بن عمر، ويحيى بن يعمر، وعمرو بن فائد، وشيبة، وأبوالسمال، ورويس (الزانية والزاني) بالنصب شذوذاً أيضا [75]، احتج ابن هشام بهاتين القراءتين عندما كان يتحدث عن اشتغال الفعل، فرأى أنَّ الاسم المتقدم على الفعل المشغول عنه بنصب ضمير بعده يحتمل خمس حالات وهي: وجوب النصب، وترجيح

---

(72) ينظر: الكتاب: 140/2، وإعراب القرآن: 114/2، والبحر المحيط: 266/5.

(73) معاني القرآن: 29/2-30.

(74) إعراب القرآن: 115/2.

(75) ينظر:المحتسب: 100/2، ومعجم القراءات القرآنية: 208/2، 234/4.

النصب، ووجوب الرفع وترجيح الرفع، وترجيح الرفع والنصب معاً، ثم شرع بالحديث عن ترجيح النصب فقال[76]: ((فأما ترجيح النصب ففي مسائل منها: أن يكون الفعل المذكور فعل طلب-وهو: الأمر والنهي والدعاء ـ كقولك:زيداً اضربه، وزيداً لا تهنه، واللهم عبدَك ارحمه)) ثم يعلل سبب ترجيح النصب فيقول: ((وإنَّما يترجح النصب في ذلك، لأنَّ الرفع يستلزم الأخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس، لأنَّها لا تحتمل الصدق والكذب)). ثم رأى ابن هشام أن قراءة جمهور قرَّاء السبعة لهاتين القراءتين بالرفع من المشكل الإعرابي، لأنَّها تعد خرقاً للقاعدة النحوية التي ذكرها فقال: ((ويشكل على هذا نحو قوله تعالى: ﴿ والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ فإنَّه نظير قولك: زيداً وعمراً اضرب أخاهما، وإنَّما رُجِّح في ذلك النصبُ، لكون الفعل المشغول عنه فعل طلب وكذلك قوله ـ تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ والقرَّاء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين)). وقد ذكرنا في مستهل حديثنا عن هاتين القراءتين أنَّهما قد قرئتا شذوذا بالنصب، ولسان حال ابن هشام يظهر أنَّه يرجح القراءة الشاذة على قراءة الجمهور، لكنَّه لم يقف من هذا المُشكل الإعرابي وقفة المتفرج بل دافع عن القراءة المتواترة عندما بحث لها عن منفذٍ إعرابي يقوم على أساس تأويلها بخبر محذوف فقال: ((وقد أجيب عن ذلك بأنَّ التقدير:مما يتلى عليكم حكم السارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما، فالسارق والسارقة مبتدأ ومعطوف عليه، والخبر محذوف، وهو: الجار والمجرور و(فاقطعوا) جملة مستأنفة فلم يلزم الأخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى، ومثله:زيد فقير فاعطه، وخالد

---

(76) شرح قطر الندى: 193-194.

فقير فلا تهنه، هذا قول سيبويه، وقال المبرد: (أل)موصولة بمعنى:الذي، والفاء جيء بها لتدل على السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد تقدم أنَّ شرط هذا الباب أنَّ الفعل لو تسلط على الاسم لنصبه))، نعم أنَّ سيبويه[77]وجه هذه القراءة على هذا الوجه الذي ذكره ابن هشام، لكنه اختار قراءة النصب، لأنَّ الفعل بالأمر أولى قال: ((الوجه في كلام العرب النصب تقول: زيداً اضربه، لكنَّ العامة أبت إلا الرفع)) يعني عامة القراء، أما الفراء والمبرد (ت 285 هـ)[78]فالرفع عندهما أوجه والخبر في قوله: (فاجلدوا)، لأن المعنى: الزانيةُ والزاني مجلودان بحكم الله، وعقَّب القرطبي [79] (ت671 هـ) بعد أن ذكر هذا القول فقال: ((وهو قول جيد، وهو قول أكثر النحاة، وإن شئت قدرت الخبر: ينبغي أن يُجلدوا)). فمن هذه الآراء نستخلص أنَّ من قرأ بالنصب قد أضمر فعلاً يفسره الفعل المذكور، ومن قرأ بالرفع فإمَّا أن يكون قد حذف الخبر، وقدره: وفيما يُتلى عليكم حكم الزانية والزاني، أو فيما يُتلى عليكم حكم السارق والسارقة، أو يكون الخبر قوله: (فاقطعوا) و(فاجلدوا) [80].

---

(77) الكتاب: 83/1.

(78) ينظر: معاني القرآن: 244/2، والكامل في اللغة والأدب،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر- مصر،د.ت: 265/2-266.

(79) الجامع لأحكام القرآن: 107/2.

(80) ينظر: إعراب القرآن: 432/2، ومشكل إعراب القرآن:225/1و508/2،والكشاف: 611/1 و47/3،والبيان في غريب إعراب القرآن:290/1-291و 191/2، ومفاتيح الغيب: 328/11و 131/23، وإملاء ما من به الرحمن: 215/1و153/2.

2ـ قراءة (ليجزي) من قوله عز وجل: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُون أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (الجاثية: 14). قرأ جمهور العشرة هذا الحرف (لِيَجْزي) بفتح الياء ببناء الفعل للمعلوم، إلا أبا جعفر قرأه (لِيُجْزي) بضم الياء ببناء الفعل للمجهول [81]. فوأى ابن هشام أنَّ المفعول به ينوب عن الفعل إن كان الفعل مبنياً للمجهول، وإن لم يكن في الجملة مفعولاً به فيجوز أن ينوب الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر عنه، لكن لا يجوز أن ينوب الظرف أو المصدر عن الفاعل إلا إذا تحقق فيه ثلاثة شروط هي: أن يكون مختصاً ومتصرفاً، وألا يكون المفعول به موجوداً، فلا يجوز أن تقول: ضُرِبَ اليومُ زيداً، خلافاً للأخفش (ت 215هـ) والكوفيين، قال ابن هشام [82]((وهذا الشرط ـ أيضاًـ جارٍ في الجار والمجرور، والخلاف جاء فيه أيضاً، واحتج المجيز بقراءة أبي جعفر (لِيُجْزيَ قوماً بما كانوا يكسبون)، وبقول الشاعر:

وإنَّما يُرضي المُنيبُ ربَّه ما دام معنياً بذكرِ قَلْبَـهُ

فاقيم (بما) و (بذكر) مع وجود (قوما) و(قلبه). .)) ثم دافع ابن هشام عن القراءة بعد أن وصفها بأنَّها شاذة فقال: ((فأُجيب عن البيت بأنَّه ضرورة، وعن القراءة بأنَّها شاذة، ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله ـ تعالى: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا ﴾، أي: لِيُجزي الغفرانُ قوماً، وإنَّما أُقيم المفعول به، غاية ما فيه أنَّه المفعول الثاني، وذلك جائز)).

---

(81) ينظر: النشر في القراءات العشر:372/2،ومعجم القراءات القرآنية: 151/6.

(82) شرح قطر الندى: 189-190.

اختلف نحاة البصرة والكوفة في هذه المسألة فذهب البصريون إلى عدم جواز إنابه المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور مع وجود المفعول به، وأجاز ذلك الكوفيون[83]، فما ذهب إليه ابن هشام جاء موفقاً لرأي البصريين لذا أوَّل هذه القراءة كالتأويل الذي قاله البصريون، ولو كان قد ذهب مذهب الكوفيين لقَبِل بهذه القراءة العشرية الصحيحة، ولما احتاج إلى هذا التأويل، لكنَّه حسناً فعل عندما دافع عن هذه القراءة ولم يستكرهها كما فعل من سبقه كالطبري [84] (ت310 هـ) الذي قال: ((أمَّا قراءتُه على ما ذكرتُ عن أبي جعفر، فغير جائزة عندي لمعنيين: أحدهما: أنَّه خلاف ما عليه الحجة من القرَّاء، وغير جائزة عندي لأنَّها خلاف ما جاء مستفيضاً منهم، والثاني: بُعدها عن الصحة في العربية إلا على استكراه الكلام على غير المعروف من وجهه)). إذن فإنَّ من قال بجواز هذه القراءة يذهب مذهب الكوفيين، ومن أنكرها أو استبعدها فيذهب مذهب البصريين [85]. ولكن هذه القراءة لا يمكن أن تستنكر في أية حال من الأحوال، لأنَّ القراءة سنة متبعة لا بد من قبولها أولاً، والأمر الأخر أنَّ لهذه القراءة وجهين في العربية: الوجه الذي أجازه الكوفيون، والوجه الذي قاله البصريون، إذاً لا سبيل إلى استبعاد هذه القراءة والتزمت في وصفها بالأوصاف التي ذكرها الطبري في حديثه المذكور آنفاً.

---

(83) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: 268-269، و270-273،وائتلاف النصرة: 77-78.

(84) جامع البيان: 87/25.

(85) ينظر: معاني القرآن ـ الكسائي: 231، ومعاني القرآن ـ الفراء: 46/3، والبيان في غريب إعراب القرآن: 365/2، وإملاء ما من به الرحمن:232/2، والبحر المحيط: 45/8.

رابعاً ـ موقف التضعيف

لم يكتف ابن هشام بتلك المواقف، بل راح يضعف ويستقبح عدداً من القراءات القرآنية من ذلك قراءة: (ربُ) من قوله عز اسمه: ﴿ قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ ﴾ (الأنبياء: 112). قرأ السبعة هذا الحرف (ربِّ) بالكسرة وقرأه ـ من العشرة ـ أبو جعفر ومن غير العشرة ابن محيصن (ربُّ) بالرفع[86].

قال ابن هشام [87] في حديثه عن أحكام المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: ((إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم كغلامي جاز فيه ست لغات:إحداها:يا غلامي، والثانية:يا غلامِ، والثالثة: ضم الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء وهي لغة ضعيفة، حكوا من كلامهم: يا أمُّ لا تفعلي، بالضم، وقريء: (قال ربُّ احكم بالحق) بالضم)) في حين لم يضعف رضي الدين الأستراآبأذى (ت686 هـ) [88] هذه القراءة عندما قال: ((وذكروا ـ أيضاً ـ وجهاً سادساً وهو:الاكتفاء عن الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضموماً كالمنادى المفرد)). أما النحاس ومن بعده ابن جني (ت392 هـ) [89] فقد ضعفا هذه القراءة من جهة أنَّه لا يجوز حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفا لـ: أي ، فكما لا يجوز أن يقال: رجل اقبل كذلك

---

(86) ينظر: النشر في القراءات العشر، 325/2، وإتحاف فضلاء البشر: 321، معجم القراءات القرآنية: 156/4.

(87) شرح قطر الندى: 205.

(88) شرح الكافية في النحو،دار الكتب العلمية ـ بيروت، 1998م:48/1، وينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ـ الأشموني ،ومعه حاشية الصبان،وشرح الشواهد للعيني،تحقيق:محمود بن الجميل،مكتبة الصفا ـ مصر،2002م: 231/3.

(89) ينظر إعراب القرآن: 387/2، والمحتسب: 702/2-71.

لا يجوز (قال ربُّ احكم)، ورد أبو حيان هذا الرأي فقال: ((وليس هذا من نداء النكرة المقبل عليها بل هذا من اللغات الجائزة في: يا غلامي، وهي أن تبنيه على الضم وأنت تنوي الإضافة لما قطعته عن الإضافة وأنت تريدها بنيته فمعنى رب: يا ربي)) [90].

ويتضح هذا الموقف أيضاً في قراءة (يا أبتِ) الواردة في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لأبيه يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا * يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا * يَا أَبَتِ لا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا * يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَن فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا ﴾ (مريم: 41-45). انفرد ابن عامر من السبعة بقراءة هذا الحرف (يا أبتَ) بفتح التاء، وقرأ باقي السبعة (يا أبتِ)، بكسر التاء [91]، أمَّا قراءة "يا أبتا" بالألف فلم أقف على قارئها فيما راجعت من مصادر، وقد أشار غير واحد من العلماء [92] إلى أنَّها قد وردت في الشعر. قال ابن هشام [93]: ((إذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم أباً أو أماً، جاز فيه عشر لغات. . . إحداها: إبدال الياء تاء مكسورة، وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر (يا أبتِ)، والثانية:إبدالها تاء مفتوحة، وبها قرأ ابن عامر، والثالثة: (يا أبتا) بالتاء والألف، وبها قُريء شاذاً، والرابعة: يا أبتي، بالتاء والياء، وهاتان اللغتان قبيحتان، والأخيرة أقبح من التي قبلها، وينبغي أن لا يجوز إلا في ضرورة الشعر)). لم يختلف العلماء في توجيه

---

(90) البحر المحيط : 45/6 .

(91) ينظر: السبعة: 344، والتيسير: 127، ومعجم القراءات القرآنية: 3/ 146، و4/ 84.

(92) ينظر: معاني القرآن ـ الفراء: 32/2، وإعراب القرآن: 2/ 120، والبحر المحيط: 5/ 279 .

(93) شرح قطر الندى: 206- 207.

قراءة (يا أبتِ) بكسر التاء بأن التاء فيها زائدة عوضا عن ياء المتكلم، وهذا في النداء خاصة، وكسرت لتدل على الياء المحذوفة [94]، أما قراءتها بفتح التاء فتُعد من المشكل الإعرابي الذي اختلفت كلمة العلماء فيه، ويمكننا أن نجمل هذه الآراء التي قيلت فيها بما يأتي[95] : أولا: أنَّه أبدل من الكسرة فتحة كما يبدل من الياء ألف. ثانيا: أنَّه حذف التاء التي هي عوض من الياء، كما تحذف تاء (طلحة) في الترخيم، وزيدت بدلها تاء أخرى، وحركت بحركة ما قبلها كما قالوا: طلحة أقبل. ثالثا:أنَّه أراد يا أبتا كما جاء في الشعر:

تقول بِنْتِي قد آن أتاك ... يا أبتا علَّك أو عساك

فحذفت الألف تخفيفا، وجيء بالفتحة عوضا عنها؛ لأن الفتحة من الألف ، أمَّا لغة (أبتا) فقد ذكر النحاة أنَّ هذه اللغة قد وردت في الشعر، ولم يذكروا أنَّها قراءة، في حين انفرد ابن هشام بذكر هذه اللغة على أنَّها قد قريء بها شذوذاً، ثم وصفها بالقبح، في حين ذكر الأشموني (ت 900هـ) [96] أنَّ هذه الصورة من صور النداء ضرورة من ضرورات الشعر لكنَّه قال: ((وهو أهون من الجمع بين التاء والياء، لذهاب صورة المعوض عنه)).

---

(94) ينظر: معاني القرآن ـ الفراء: 32/2، وإعراب القرآن: 2/ 120، والبحر المحيط: 279/5 .

(95) ينظر: الكتاب: 317/1، معاني القرآن ـ الفراء: 32/2، وإعراب القرآن: 2/-12-121، والكشف عن وجوه القراءات: 2/3-4، ومشكل إعراب القرآن: 378/1، وإملاء ما من به الرحمن: 48/2، شرح الكافية: 148/1، والبحر المحيط: 279/5، 193/6، وشرح الأشموني: 234/3.

(96) شرح الأشموني:235/3.

الأسس التي اعتمدها في الترجيح والمفاضلة

1ـ الأصل: اعتناء ابن هشام بهذا الأساس دعاه إلى ترجيح قراءة السبعة على قراءة غير السبعة كما في قراءة (جنات) الواردة في قوله تعالى: ﴿جنَّاتُ عدنٍ يدخلونها﴾ (الرعد:23)، يقرأ هذا الحرف في القراءة الصحيحة المتواترة (جناتُ) بالرفع، أما قراءتها بالنصب فلم أقف على قارئيها فيما راجعت من مصادر، وكان ابن هشام قد احتج بها في باب الاشتغال، وقد ذكرنا [97] في توجيه قراءة (والسارق والسارقة) و(الزانية والزاني) أنَّ للاسم المتقدم على الفعل المشغول عند ابن هشام خمس حالات: ترجيح النصب، ووجوب النصب، وترجيح الرفع ووجوب الرفع، وجواز الوجهين، فذكر[98] أن الحالة التي ترجح فيها الرفع هي: أن لا يكون الفعل المذكور فعل طلب، وأن لا يتقدم على الاسم أداة الغالب عليها أنها تدخل على الأفعال كأدوات الشرط والتحضيض، وألا يتقدم على الاسم أداة خاصة بالدخول على الجملة الاسمية، كإذ الفجائية، وألا يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية، مخبر بها عن اسم قبلها، "وأمَّا الذي يترجح فيه الرفع فما عدا ذلك، كقولك: زيدٌ ضربتُه، قال الله ـ تعالى: ﴿ جناتُ عَدْنٍ يَدْخُلونَها ﴾، أجمعت السبعة على رفعه، وقريء شاذاً بالنصب، وإنَّما يترجح الرفع في ذلك؛ لأنَّه الأصل، ولا مرجح لغيره . إذن كان الأصل سبباً أو أساساً اعتمده ابن هشام في ترجيحه قراءة الرفع المتواترة على قراءة النصب الشاذة.

---

(97) ينظر الصفحة 10 ـ من هذا البحث.

(98) شرح قطر الندى: 196.

2- الرواية: الرواية التي نروم الحديث عنها في هذا المقام نريد بها رواية القراءة القرآنية؛ لأنَّ الوجوه التي تجوز في النحو لا يقرأ بها ما لم يكن لها أصل من رواية وسنة متبعة، وقد وضع علماء القراءات القرآنية أسساً وضوابط لقبول القراءة، واشترطوا لها ثلاثة شروط لابد من توافرها حتى تصح القراءة بها وهي: "الرواية أولاً، وموافقة خط المصحف ثانياً، وموافقة العربية ثالثا" (99)

وانطلاقا من هذا رجح ابن هشام قراءة (امرأتَك) الواردة في قوله ـ تعالى: ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾ (هود: 81)، قرأ أبو عمر وابن كثير هذا الحرف (امرأتُك) بالرفع، وقرأه باقي السبعة (امرأتَك) بالنصب(100). وكان ابن هشام(101) قد وجه هذه القراءة عندما كان يتحدث عن الاستثناء فرأى أنَّ الاستثناء إذا كان مسبوقاً بكلام تام موجب وجب نصب المستثنى سواء أكان الاستثناء متصلاً أم منفصلاً، وإن كان الاستثناء غير موجب فلا يخلو: إما أن يكون الاستثناء منفصلاً، أو منقطعاً قال ابن هشام: ((فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان:أحدهما: أن يجعل تابعاً للمستثنى منه، على أنه بدل بعض من كل عند البصريين، أو عطف نسق عند الكوفيين، والثاني: أن ينصب على أصل الباب، وهو عربي جيد، والإتباع أجود منه، ونعني بغير الإيجاب النفي والنهي والاستفهام فمثال النفي قوله تعالى: ﴿ ما فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾ (النساء: 66) وقرأ السبعة ـ غير ابن عامر ـ وحده بالنصب على الاستثناء، ومثال النهي قوله تعالى:

---

(99) الإبانة عن معاني القراءات ـ مكي ابن أبي طالب،تحقيق: د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، نهضة مصر ـ القاهرة،د.ت:18،وينظر:البرهان في علوم القرآن: 1/ 331

(100) ينظر:التيسير: 125،ومعجم القراءات القرآنية: 2/ 187 .

(101) شرح قطر الندى: 244- 245.

﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾ قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من "أحد" وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء)) ثم حمل ابن هشام قراءة الأكثر على الوجه المرجوح فقال: (وفيه وجهان: أحدهما: أن يكون مستثنى من "أحد"، وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح، لأن مرجع القراءة الراوية لا الرأي، والثاني: أن يكون مستثنى من "أهلك" فعلى هذا يكون النصب واجباً)). ومما يعضد اعتناء ابن هشام بالراوية ما ذكره في المثال الثالث لغير الإيجاب وهو الاستفهام فقال: ((ومثال الاستفهام قوله تعالى: ﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّآلُّونَ﴾ (الحجر:56)، قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في ﴿تغيظ﴾ ولو قريء: (الضالين) بالنصب على الاستثناء لجاز، ولكن القراءة سنة متبعة)).